مجلة بحوث جامعة تعز
Taiz University Research Journal
العدد(38)
Issue(38)
TURJ
ISSN : 7848-2958
pp. 6 - 29
ديسمبر 2023م
Decamber 2023

الشراكة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة

الباحث عبدالكريم عبدالواحد أحمد الأهدل
Alahdal0556@gmail.com
باحث دكتوراه
جامعة تعز – كلية التربية
قسم الأصول والإدارة التربوية – تخصص إدارة وتخطيط تربوي

ملخص البحث

هدف البحث الى معرفة واقع الشراكة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة، استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتمثلت مجتمع وعينة البحث من القيادات الأكاديمية للجامعات الأهلية والقطاع الصناعي، توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أهمها:

1- أن العلاقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل ترابطية، كون اقتصاد المعرفة يعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، ويعمل على الإصلاحات الاقتصادية لتدعيم فعالية الإنتاج، ويعمل على تطوير الموارد البشرية لأجل الاستجابة لمتطلبات عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يعمل على دعم البنى التحتية للجامعات وزيادة الموارد التمويلية لتمكينها من زيادة قدراتها لتأهيل الكوادر البشرية، وتطوير الخطط التعليمة والتأهيلية، لتوظيف الإمكانات العلمية والبشرية.

2- أن واقع الشراكة الدعم والتمويل، (البحث العلمي – البرامج التعليمية – التدريب)، والتطوير) بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في ضوء اقتصاد المعرفة ووفقاً لتقدير أفراد العينة جاءت بدرجة تحقق متوسط، وبمتوسط حسابي بلغ (3.18) وانحراف معياري بلغ (0.671)، للمجال الأول، ومتوسط حسابي بلغ (2.84) وانحراف معياري بلغ (0.0928)، للمجال الثاني، وبدرجة تحقق (متوسط) للمحالين.

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) بين متوسطات استجابات عينة البحث حول واقع الشراكة (الدعم والتمويل، التطوير) بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة تُعزى لمتغيرالمؤهل العلمي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة – الجامعات الأهلية – القطاع الصناعي – اقتصاد المعرفة.

Abstract

The aim of the research is to know the reality of the partnership between the private universities and the industrial sector in Taiz Governorate in the light of the knowledge economy. The researcher used the descriptive approach in his survey style, and the questionnaire as a tool for collecting information. The most important of them:

1-The relationship between universities and labor market institutions is interdependent, since the knowledge economy works to develop production and improve its quality, and works on economic reforms to support the effectiveness of production, and works to develop human resources in order to respond to the requirements of the era of information and communication technology, and also works to support the infrastructure of universities and increase Funding resources to enable it to increase its capabilities to qualify human cadres, and to develop

educational and rehabilitation plans, to employ scientific and human capabilities.

2-The reality of the support and financing partnership (scientific research - educational programs - training and development) between private universities and the industrial sector in the light of the knowledge economy and according to the estimation of the sample members came with an average degree of achievement, with an arithmetic mean of (3.18) and a standard deviation of (0.671). , for the first field, and an arithmetic mean of (2.84) and a standard deviation of (0.0928), for the second field, with a degree of achievement (average) for the referred.

3- There are statistically significant differences at the level of significance ($0.05 < \alpha$) between the averages of the research sample responses about the reality of partnership (support, financing, development) between private universities and the industrial sector in Taiz Governorate in the light of the knowledge economy due to the educational qualification variable.

مقدمة:

تعد الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من القضايا التي برزت بشكل تدريجي في إطار توجهات الدول والحكومات نحو إصلاح نظم التعليم العالي كاستراتيجية لتحسين عملية التدريس والأنشطة البحثية وربط الجامعات بعمليات التنمية والإنتاج.

دعاة هذه الاستراتيجية انطلقوا من حقيقة أن الموارد العامة للتعليم العالي قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة أو نحوها بسبب حركة التوسع في التعليم العالي ، وحدوث بعض الازمات الاقتصادية ، وتغيير الأولويات الاجتماعية بين القطاعات وداخل قطاع التعليم ذاته. ونتيجة لذلك، فانه لابد من تنمية موارد الجامعات من القطاع الخاص والخدمات المقدمة للمؤسسات على نحو متزايد ، بوصفها مصدرا بديلا لتمويل مؤسسات التعليم العالي (Vigdor. Et , al . 2000).

وفي الوقت نفسه زادت الحاجة إلي تعزيز الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص بشكل كبير نتيجة الاهتمام الذي تبذله مختلف دول العالم في سبيل تطوير وضعها الاقتصادي وزيادة قدراتها التنافسية والاهتمام بمواكبة التطور التكنولوجي والابتكارات العلمية لتطوير القدرات التنافسية في ظل العولمة وحرية التجارة العالمية وتسهيل حركة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين مختلف دول العالم (Hughes , 2006).

ومن ناحية أخرى فإن خريج التعليم الجامعي في بلادنا والعديد من البلدان العربية اليوم لم يعد بمقدوره الحصول على وظيفة أو عمل من خلال الشهادة فقط, فوظائف اليوم تتطلب توفر مهارات متعددة في المتقدم للوظيفة (التركي و ابو العلاء ,2007).

ويتجلى هذا الارتباط بمشاركة قطاع الأعمال في وضع السياسات والاستراتيجيات للتعليم الجامعي ووضع المناهج التعليمية الجامعية وكذلك المناهج التدريسية وضرورة تقييم خريجي التعليم الجامعي ومنحهم الوثائق والشهادات. وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة وإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات العربية مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة , وهذا يؤدي إلى المساهمة في تطوير سوق العمل بما يتوفر له من قدرات بشرية جامعية معدة مسبقاً(حبيب, 2007).

وفي سبيل النهوض بالبحث العلمي، وتحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات اليمنية والقطاع الخاص نظمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية في عام 2014م ورشة بعنوان: مشروع الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي، في رحاب جامعة تعز، قُدمت فيها العديد من أوراق العمل هدفت إلى التعرف على إحتياجات القطاع الخاص في مجال البحث العلمي ومعرفة متطلبات مؤسسات البحث العلمي اللازمة لتفعيل دورها في خدمة القطاع الخاص والمجتمع، وأشارت مخرجات الورشة إلى أن وزارة التعليم العالي لم تقم بدورها الحقيقي كجهة منسقة ومشرفة على مختلف الجامعات، وأن الجامعات اليمنية لم تمارس دورها في البحث العلمي كما هو مأمول منها، وأن الفجوة بين البحوث العلمية في الجامعات اليمينة والقطاع الخاص ما زالت قائمة (جبارة، 2020، 7).

وقد أكدت دراسة الصباحي(2022) أن غياب الأطر النظرية أدى إلى غياب علاقة التعاون بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في البحث العلمي، وأن تصورات الخبراء حول درجة الأهمية المستقبلية للتحالف الاستراتيجي

بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في البحث العلمي لاستقراء آرائهم حول واقع التحالف الاستراتيجي بين الطرفين جاءت بدرجة كبيرة، وأن درجة الموافقة للأنموذج للتحالفات الاستراتيجية في البحث العلمي بين الجامعات مؤسسات سوق العمل جاءت بدرجة كبيرة جداً.

وأشارت دراسة (الورافي، 2020) أن هناك ضعف في الأنشطة والإجراءات ومحدوديتها المتعلقة بربط مؤسسات التعليم المهني والتقني بمواقع العمل والإنتاج من قبل القائمين على هذا النوع من التعليم، وضعف الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل ومحدوديتها في جميع مجالات الشراكة، وتوصل إلى بناء استراتيجية مقترحة للشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل بالجمهورية، كما أكدت دراسة الغامدي، (2018) أن هناك معوقات تعوق الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص.

وعلى الرغم من إيلاء الشراكة بين المراكز البحثية والقطاع الخاص أهمية قصوى في إيجاد شراكة إلا أن أنه لن تتبلور إلى حد الآن رؤية واضحة للشركة بين المراكز البحثية والقطاع الخاص أو الصناعي في محافظة تعز.

مشكلة البحث:

حظيت الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بمكانة مهمة وحيوية في المجتمعات المتقدمة، وشكلت ملمحًا بارزًا في مسيرة التقدم والنهضة التي حققتها تلك المجتمعات؛ وصارت حركة التنمية والأسواق وقدراتها الإنتاجية مدينة لمخرجات البحث والتطوير داخل الجامعات وخارجها، وأضحت بالمقابل الجامعات ومراكز البحث تعتمد في نسبة تمويل أنشطتها على ما يرد إليها من عائد الخدمات التي تقدمها لشركات قطاع الأعمال.

وفي اليمن استهدفت الرؤية الاستراتيجية (2025) تطوير البحث العلمي وزيادة مؤسساته وزيادة الإنفاق عليه، وربط مؤسساته بقطاعات الانتاج والخدمات المختلفة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2005، 76)، وفي ضوء الرؤية الاستراتيجية لليمن، أُعدت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2006-2010)، التي أكدت بدورها على ضرورة تنسيق الجهود بين مؤسسات البحث العلمي داخل الجامعات وخارجها، وتوسيع دور القطاع الخاص في تمويل وتنشيط البحث العلمي(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006: 6).

وخرجت وثيقة الحوار الوطني (2014) بضرورة الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني والتي أكدت على سرعة إصدار قانون الشراكة بين القطاع الخاص والعام وإصدار قرار بإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي كإطار مؤسسي ينظم الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني على مستوى الجمهورية والمحافظات، وإنشاء الشبكة الوطنية لربط البحث العلمي بقطاع الخدمات والإنتاج، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في مناشط البحث العلمي.

وبناء على ما تقدم وفي ظل الفجوة المعرفية والندرة الملحوظة في الدراسات اليمنية التي تتناول موضوع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في دعم وتمويل البحث العلمي أو في المجالات الأخرى التي تتطلب الشراكة تبلورت مشكلة الدراسة.

ما واقع الشراكة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما العلاقة بين الجامعات الأهلية والقطاعات الصناعية واقتصاد المعرفة؟

2- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) بين متوسطات استجابات عينة البحث حول الشراكة (الدعم والتمويل، التطوير، آليات تحقيق الشراكة) بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة تُعزى للتفاعل بين متغيري (المؤهل العلمي – المستوى الوظيفي)؟

أهمية البحث:

للبحث أهمية نظرية وتطبيقية:

الأهمية النظرية:

يسهم البحث الحالي بعون الله في إثراء الأدب التربوي فيما يتعلق بالشراكة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في ضوء اقتصاد المعرفة ، وسيكون مرجعاً يضاف إلى مكتبة الجامعات اليمنية والعربية، خصوصاً مع ندرة الأبحاث المتعلقة بالتعليم الجامعي الأهلي في ضوء اقتصاد المعرفة.

الأهمية التطبيقية:

يساعد البحث القائمين على الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في الأخذ بأليات تحقيق الشركة في ضوء الاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة، لتحقيق الشراكة، ومدى توفر هذه الأليات، والذي سيوجه نظر الجهات المعنية لإيجاد صيغة منظمة لتوجيه القطاعات الخاصة سواءً الصناعية أو التعليمية من أجل إيجاد شراكة لخدمة التعليم والبحث العلمي.

أهداف البحث:

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على العلاقة بين الجامعات الأهلية والقطاعات الصناعية واقتصاد المعرفة.

2- معرفة واقع الشراكة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة.

3- التعرف إن كان فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) بين متوسطات استجابات عينة البحث حول الشراكة (الدعم والتمويل، التطوير، آليات تحقيق الشراكة) بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة تُعزى للتفاعل بين متغيري (المؤهل العلمي – المستوى الوظيفي)؟.

حدود البحث:

تتناول البحث موضوع الشراكة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة بحدوده وأبعاده الأتية:

1- **الحد الموضوعي**: اقتصر البحث الحالي على تحقيق الشركة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة.

2- **الحد المكاني**: الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز.

3- **الحد البشري:** القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات الأهلية والقطاع الصناعي.

4- **الحد الزماني:** 2021 – 2022م.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لأهداف البحث

مصطلحات البحث:

1-الشراكة:

التعريف الإجرائي للشراكة:

يعرفها الباحث بأنها: العلاقة المشتركة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز تقوم على الاتفاق على مجالات محددة وأهداف مشتركة بين طرفي الشراكة من أجل الوصول إلى رؤية موحدة لخدمة التعليم والبحث العلمي.

2-الجامعات الأهلية:

يعرف القانون اليمني الجامعات الأهلية والخاصة بأنها: "كل مؤسسة خاصة تعمل للتعليم العالي والبحث العلمي، وتحتوي على كليتين على الأقل ولا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات أو ما يعادلها، وتمنح الدرجة العلمية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) على الأقل، وتملكها جهة غير حكومية (القانون رقم13، بشأن الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية لسنة، 2005، 12).

3-القطاع الصناعي:

يعرفه (المنيفي، 2014، 2) بأنه: " تلك الفئة الوطنية من الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج ويستثمرون أموالهم في قطاعات إنتاجية وخدمية ضرورية للاقتصاد الوطني".

وتعرفه مجموعة (هائل سعيد، 2014، 5) بأنه: "بيئة النشاط الاقتصادي غير الحكومي يشمل منظمات أعمال ومنشآت صغيرة ومتوسطة الأنشطة الاقتصادية للريف والأسرة، ويشمل أيضاً الكيانات والهيئات التمثيلية للقطاع الخاص".

التعريف الإجرائي للقطاع الصناعي:

يعرفه الباحث بأنه: مجموعة من الشركات والمؤسسات الصناعية في محافظة تعز، ذات علاقة بالجوانب التجارية، والمسجلة في وزارة التموين والتجارة بتعز، هدفها تحقيق أرباح للمستثمرين.

4-مفهوم اقتصاد المعرفة:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعارف والمعلومات، في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة على الهياكل الاقتصادية لدول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية".

خلفية نظرية:

أولاً: الشراكة:

تعد الشراكة المجتمعية واحدة من أهم خصائص المنظمات الناجحة في البلاد المتقدمة، حيث تعد إحدى المبادرات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً، وذلك من خلال اسهام شركات القطاع الخاص تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل، وحث الأخرين على المشاركة (العريقي، 2014، 2).

فكما أن الشراكة مطلوبة مع الخارج الإقليمي والدولي، خاصة المانحين والخبرات الفردية والمؤسسية فلابد وأن تكون مع المؤسسات محلياً وهنا يكون الشركاء الثلاثة (الجامعات – القطاع الخاص – الحكومة) مرتكز أساسي لتعميم المفهوم بين مختلف المؤسسات الإدارية والإنتاجية والخدمية وتعميم فكرة أهمية أن تكون الجامعات طرف أساسي في الشراكة لتعزيز حضورها العلمي والمعرفي وتفعيل دورها التنموي (الصلاحي، 2014، 12).

ولأن مشاكل اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب رؤى علمية ودراسات وأبحاث فيعني ذلك أن محمل السياسات يجب أن تعتمد على منطق العلم وتحليلاته وخرجاته وهنا مجال تميز الدول المتطورة بأن خضعت كل سياستها وبرامجها لمنطق العلم.

والشراكة مطلوبة خاصة في هذه المرحلة التي تم بها بلادنا انطلاقاً من ظروف سياسية واقتصادية بل وتنموية عامة تستطيع الجامعات أن ترفد المجتمع والحكومة بكل خبراتها ومعارفها وفق خطط وبرامج متفق عليها.

1-مفهوم الشراكة:

وجاء في معجم مقايس اللغة (ابن فارس، 1979) (شرك) الشين والراء والكاف أصلانِ، أحدُهما يدلُّ على مقارنَة وخِلاَفِ انفراد، والآخر يدلُّ على امتدادٍ واستقامة. فالأول الشِّرْكة، وهو أن يكون الشيءُ بين اثنين لا ينفردُ به أحدهما، ويقال شاركتُ فلاناً في الشيء، إذا صِرْتَ شريكه. وأشركْتُ فلاناً، إذا جعلتَه شريكاً لك. وأمّا الأصل الآخر فالشرَك: لَقَم الطّريق، وهو شِرَاكُه أيضاً.

فيعرفها (الحايس، 2009، 191) بأنها: كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدمية بمختلف جنسياتها ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين (بحثي – استشاري – تدريبي – كرسي بحث ...الخ) وفق إطار تعاقدي، يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

وتعني الشراكة طبقاً للموسوعة الأمريكية : اتحاد شخصين أو أكثر من أجل عمل ربحي، وهي أيضاً نتاج اتفاقية تعاقدية بين الشركاء وليس شرطاً أن تكون هذه الاتفاقية في صورة مكتوبة لتصبح فعالة (محروس، 2005، 60).

تعرف الشراكة في الميدان التربوي والتعليمي بأنها: عبارة عن تعاون مشترك بين أطراف تعليمية وأطراف أخرى سواءً كانوا من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها تجمعهم مشاريع تعليمية مشتركة، الغاية منها تحقيق التواصل المؤسسي والمهني والأكاديمي بين المتشاركين من أجل ايجاد الحلول المناسبة لمجموعة من العوائق أو المشاكل أو الأوضاع التي تواجهها (العزب، 2018، 9).

1-أهمية وفوائد الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي:

تقوم العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص على أساس التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق منافع (فوائد متعددة) لكلا الطرفين, فالجامعات تسعى من خلال تعاونها مع منظمات القطاع الخاص إلى الحصول على دعم مالي ومادي من هذه المنظمات يساعد الجامعات في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات, والتي تعتبر بدورها جزء أساس من مدخلات منظمات الأعمال تساعدها في تطوير وتحسين مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها, وتعزز من مركزها التنافسي في السوق(الحريري، 2010).

وقد زاد من أهمية تعزيز وتفعيل هذه العلاقة في العصر الحديث تنامي الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات القطاع الخاص في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع في إطار مسؤولياتها الاجتماعية, وتزايد أعداد هذه المنظمات وتنوعها وما تشهده هذه المنظمات من تطور وتواجهه من تحديات نتيجة العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية والعالمية وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وكوادر بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق وهو ما دفع العديد من منظمات الأعمال إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب والحصول على ما يلائم احتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لا ترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والكوادر البشرية(Alan, Hughes, 2006).

فالشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي هو خيار استراتيجي لعجز النظم التعليمية والدول عن الوفاء بالمتطلبات المادية، وتوفير الأجهزة التعليمية، والبيئات المحفزة للطلاب، بسبب زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، والنمو السكاني، وقلة الموارد المالية، بالإضافة إلى منافسة التعليم من قطاعات أخرى على الميزانيات التعليمية (العتيبي، 2012، 41)، وفي بلادنا أضيف سبب أخر وهو الحرب، مما جعل التعليم ينهار خلال سنوات الحرب.

لذا فان غياب العلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي يؤدي الى عزلة الجامعات من متطلبات المجتمع واسهامها في نموه، وأن هذه العلاقة تحقق مجموعة من الفوائد منها(القحطاني، 2005، 145- 203):

1- الاستفادة العلمية من البحوث في المجالات الانتاجية بوحدات القطاع الخاص.
2- العمل على توفير المعلومات التقنية والمشورة الفنية للقطاع الخاص.

كما يضيف (العاني، وأخرون، 2003، 19-22) العديد من الفوائد للشراكة منها:

1- تحقيق الربحية من خلال العمل كمؤسسة تمارس التعليم والتدريب فضلا عن عملها الإنتاجي.

2- تساعد قيادات من قطاع سوق العمل على نقل وجهة نظرهم فيما يتعلق بنوعية الخريجين والخدمات العلمية المتوقعة، وتمكنهم من التخطيط لاحتياجاتهم من القدرات البشرية بناءً على رؤية واضحة لطبيعة العملية التعليمية ومخرجاتها والمشاركة في إعدادها.

3- تحسين ثقة الناس بمؤسسات الانتاج.

4- الحصول على الدعم لتتمكن من التحديث ومواكبة التطور الفني.

5- تطوير وتخريج كوادر فنية مؤهلة قادرة على سد حاجة سوق العمل.

6- وجود فرص عمل حقيقية لمخرجات التعليم.

7- تحسين النظرة الاجتماعية لهذا النوع من التعليم.

8- تخفيض معدل البطالة بأشكالها المختلفة وزيادة فرص التشغيل.

9- توسيع مجالات التدريب المهني.

3-تجارب في الشراكة:

هناك العديد من التجارب الدولية والإقليمية والمحلية في مجال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بعضها تجارب فريدة حققت إنجازات كبيرة في هذا الشأن، يمكن هنا أن نقتطف بعض التجارب على سبيل المثال لا الحصر، ومن هذه التجارب هي:

أ-التجربة اليابانية في الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات:

لا يمكن المبالغة بالقول إن كافة تجارب الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص قد أحرزت النجاح المطلوب، إلا إنه بسهولة يمكن التعرف على بعض التجارب الفاعلة التي أحرزت نجاحات ملموسة، وخاصة عندما ترتبط هذه النجاحات بالقطاع الصناعي داخل الأنشطة المتعددة للقطاع الخاص، ومن أبرز هذه التجارب(تجربة اليابان) التي بزغت نتائج نجاحها بشكل واضح على مدى العشرين عاماً الأخيرة، حيث بدأت التجربة اليابانية تتضح معالمها منذ بداية الثمانينات، وتبلورت هذه الملامح في عدة صور متتالية ومتدرجة، ونتناول فيما يلي بعض أبرز ملامحها (الحريري، 2010):

1- **البحوث المشتركة:** بدأ الشراكة في البحوث يظهر باليابان في عام 1983م تقريباً، وفيه يتم إرسال الباحثين من القطاع الخاص إلى الجامعات، وأيضا إرسال أساتذة الجامعات إلى القطاع الخاص، وذلك في إطارٍ متوازٍ ومتعادلٍ لخدمة مصالح الطرفين.

2- **البحوث حسب الطلب أو التكليف:** و تشير إلى الاتفاقيات الخاصة التي تتم بين الجامعات والقطاع الخاص حسب طلب أو رغبات الأخير.

3- **المنح والهبات (كراسي البحث العلمي):** وتشير إلى الهبات والتبرعات المالية التي تقدمها شركات القطاع الخاص إلى الجامعات بغرض تعزيز ودعم البحث العلمي Scientificresearch أو تحسين الأنشطة التعليمية، وتعرف بكراسي البحث العلمي Endowed Chairs ؛ حيث إنها تساعد وتمول أقساماً أو أنشطة بحثية خاصة، تقام حسب تبرعات أو منح معينة من أطراف معينة.

4- **المعاملة الضريبية التفضيلية:** ظهرت المعاملة التفضيلية على مستوى العديد من الجوانب داخل النظام الضريبي، وهي تهدف إلى ترويج وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، وذلك على النحو التالي:

1- نظام ضرائب التجربة والبحث الإضافي ومعايير خاصة للبحوث والتجارب المشتركة: ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على المشروعات الخاصة التي تمتلك زيادة في تكاليف البحوث والتجارب التي تستغرق عدد من السنوات.

2- نظام إعفاء من ضرائب البحث والتجارب المشتركة الخاصة: ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على المشروعات الخاصة لتعزيز البحوث حسب الطلب بين الجامعات والقطاع الخاص.

3- إعفاء على التبرعات المالية: ويتم تطبيق هذه المعاملة التفضيلية على الشركات التي تتضمن إجمالي تبرعات أو مساهمات مالية في خسائرها.

2- تجربة شركة (سابك) (SABIC) في التعاون مع الجامعات ومعاهد الأبحاث:

الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) واحدة من الشركات الرائدة في عالم صناعات الأسمدة، والكيماويات، والبوليمرات والمعادن، وتقوم بتوريد هذه المواد لشركات أخرى تستخدم هذه المنتجات التي يعتمد عليها العالم(الحريري، مرجع سابق، 2010،):

و(سابك) أكبر شركة مساهمة عامة رابحة في منطقة الشرق الأوسط، وقد تحقق هذا النجاح نتيجة التركيز علي ثلاثة أمور:

أ- المساهمة في مشاركات محلية.

ب- تطبيق أفضل التقنيات والبرامج.

ج- تطبيق استراتيجية طموحة للنمو العالمي.

ونتيجة لذلك، أصبحت العلامة التجارية لشركة (سابك) علامة ضمان الجودة لزبائنها ومساهميها علي حد سواء، وقد تم إنشاء مجمع سابك للأبحاث و التقنية عام 1991م ولعب دوراً كبيراً وفعالاً في تفعيل أُطر هذا التعاون و ذلك من خلال تفهم متطلبات البحث و التطوير بشكل أعمق و التفاعل المثمر مع الباحثين و الجهات البحثية في الجامعات، و حالياً (سابك) تدعم الجامعات من خلال برامج عدة منها

أ- منح دعم البحوث ب- اتفاقيات شاملة ج- الكراسي العلمية د- منح حضور المؤتمرات

هـ- الخدمات الاستشارية جائزة سابك لأحسن مشروع تخرج في الهندسة الكيميائية.

و- بناء وتجهيز مختبرات بالجامعات و مراكز الأبحاث.

ي- وجود أكثر من 100 مشروع قائم و مدعم سنوياً.

3- الشراكة بين مؤسسة المياه والصرف الصحي ومجموعة هائل سعيد وشركاؤه:

تمت الشراكة بين مؤسسة المياه والصرف الصحي في مدينة ومجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه خلال الفترة 2008-2009، وذلك من خلال الآتي:

أ- في مجال الدعم المؤسسي:

بدعم مالي وإداري من المجموعة وفي إطار الدعم المؤسسي لمؤسسة المياه، تم الآتي:

أ- إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة إعادة تصميمه وفقا لأهداف المؤسسة ووحدات النشاط .

ب- تقييد وحدات النشاط وتحديد اوجه القصور لمعالجتها من خلال تفريغ مجموعة من موظفي المجموعة (شركات هائل سعيد أنعم وشركاه) للعمل في المؤسسة بشكل دائم وتمثل بالآتي:

- برنامج البصمة
- الفحص الميكانيك للسيارات.
- إعداد الخطة التدريبية.

ب- في مجال الدراسات التنفيذية:

بدعم مالي وإداري من المجموعة وفي إطار الدعم المؤسسي لمؤسسة المياه، تم الآتي:

أ- تمويل الدراسة التنفيذية (البيئة والفنية) لمشروع الخط الناقل وملحقاته الخاصة بتحلية مياه البحر من مدينة المخا إلى مدينة تعز.

ب- تمويل الدراسة الخاصة بمصادر التلوث للمياه السطحية والجوفية ومدة تأثيرها على نوعية الماه الجوفية لمدينة تعز.

4-معوقات الشراكة بين الجامعات والقطاعي الصناعي في اليمن:

بما أن اليمن لها خصوصية في كل شيء تختلف عن بقية بلدان الوطن العربي، فإنه يمكن استخلاص

أهم المعوقات التي تقف أمام الشراكة، وقد أوردت (جبارة، 2011، 4) بعض هذه المعوقات، منها:

1- إنعدام الثقة بين أطراف الشراكة سواء حكومي أو خاص.

2- عدم وجود آلية تربط بن احتياجات المجتمع وتوجهات الحكومة والقطاع الخاص وبين الخدمات التي يمكن للمؤسسات البحثية أن تقدمها.

3- غياب دور المجتمع في العملية البحثية.

4- غياب ثقافة الحوار والتعامل والتفاعل بين الأطراف المختلفة.

5- مبالغة بعض الباحثين في تقدير تكلفة البحوث.

6- عدم وجود مصالح مشتركة مباشرة بين القطاع الخاص والجامعات.

ثانياً: اقتصاد المعرفة:

1-مفهوم اقتصاد المعرفة:

الاقتصاد في اللغة: جاء في لسان العرب (ابن منظور، 1996) القصد: استقامة الطريق، والقصد العدل، والقَصْد في الشيء: خلافُ الإفراطِ وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة: أَن لا يُسْرِفَ ولا يُقَتِّرَ. يقال: فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد.

ويعرف بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع لنطاق المعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكز بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال (عليان، 2012، 119).

2-مؤشرات ومتطلبات اقتصاد المعرفة:

هناك العديد من المنهجيات لقياس مؤشر اقتصاد المعرفة، يعتقد جملة من الباحثين والمفكرين بأن أثر وجودية المعرفة تجاوز مسألة إحداث النمو الاقتصادي ليشمل التأثير في الهياكل الاقتصادية ذاتها، وفي هذا الإتجاه رصد (الحشاش، 2014 ، 354) أكثر المناهج المتداولة والمعتمدة عالمياً في قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة والتي يوضحها الشكل الآتية:

الشكل (1) من إعداد وتصميم الباحث

وهنا يمكن ايراد هذه المؤشرات كل على حدة، وهي (الحشاش، 2014 ، 354-363):

1- **منهجية معهد البنك الدولي WBI**: حيث استدل معهد البنك الدولي على وضع آليات المؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة من خلال:

أ- الحوافز الاقتصادية المعرفية.

ب- التعليم والموارد البشرية.

ج- نظام الابتكار.

2- **منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED**: حيث حددت أهم العناصر المحورية الفعالة لقياس مؤشرات اقتصاد المعرفة وهي كما يلي:

أ- حجم الاستثمار في المعرفة ضمن مجالات التعليم والأبحاث والتطوير.

ب- حجم الاستثمار على المكونات الثلاثة وهي تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج- حجم الاستثمار في الخدمات والصناعات المعرفية.

د- نسبة المتعلمين ضمن الفئة العمرية 25-64 سنة.

هـ- حجم الإنفاق على برامج الأبحاث والتطوير.

و- حجم الإنفاق على البحوث الأساسية.

3- **لائحة الاتحاد الأوروبي EU**: حدّد الاتحاد الأوربي أهدافه كي يصبح أفضل بيئة تنافسية لبناء اقتصاد المعرفة، إذْ شمل المؤشر تحليل الأداء العام لمستوى الابتكار بتحديد ثلاث مجموعات تم تصنيفها لقياس المؤشرات وهي كما يلي:

أ- **العوامل المساعدة**: تشمل ثلاثة أبعاد هي: الموارد البشرية – نظم الأبحاث الفعالة – الدعم والتمويل.

ب- **أنشطة المؤسسة**: تشمل ثلاثة أبعاد: استثمارات المؤسسة – ريادة الأعمال – الأصول المعرفية.

ج- **المخرجات**: وتمثل نوعان من الأبعاد الابتكارية هي: المبتكرون – الآثار الاقتصادية.

4- **منهجية منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا APEC**: من الإطار العام وضعت المنظمة الأسس المنهجية لقياس مؤشرات اقتصاد المعرفة إذْ انتهت بأربع بيئات هي:

أ- بيئة الأعمال.

ب- البيئة الابتكارية.

ج- بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

د- بيئة الموارد البشرية

3-أهمية اقتصاد المعرفة:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وتتمثل الإسهامات الأساسية لمضامين اقتصاد المعرفة في ثورة المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للمعرفة والعلم، وتتمثل أهمية اقتصاد المعرفة في الآتي (خلف، 2007، 22-29):

1- تعد المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حالياً لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.

2- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته من استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

3- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات، والدخول أو العوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة بشكل مباشر أو غير مباشر.

4- الإسهام في توفير فرص عمل، لا سيما في المجالات التي فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوافر لديهم المهارات والقدرات العلمية المتخصصة عالية المستوى.

5- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطوير للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسيعها ونموها بدرجة كبيرة، وتتحقق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة ناضجة.

6- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي.

7- الإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعرفية، وتحسين الموجود منها، ويستمر التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات تحد ذلك، ولا سيما ما يتعلق منها بالمحددات الطبيعية، ولا سيما الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.

8- الإسهام في تحقيق متغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتضمن التغيرات الهيكلية، ما يلي:

أ- زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر.

ب- زيادة الأهمية النسبية لاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي.

ج- زيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين.

د- زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.

4-العلاقة بين اقتصاد المعرفة والجامعات:

يتطلب اقتصاد المعرفة من الأنظمة التربوية أن تستجيب لمتطلباته بمرونة، وأن تتلاءم مع القوى العاملة ، وتسعى بجد لتحقيق الارتقاء الاجتماعي، وأن تكون قادرة على مواجهة التحديات، ويتطلب من اقتصاد المعرفة جهوداً في مجالات التعليم والتدريب، ويتطلب أنواعاً جديدة منهما؛ إذْ أن إعداد العاملين في مجال المعلومات تزداد باطراد، فالأمية المعلوماتية أصبحت من الظواهر المعيقة للتقدم، وتطلب هذا التطور المعرفي التدريب مدى الحياة، ويتطلب مستواً علمياً للقائمين على التعليم (الخضيري، 2001).

ولعملية التعليم في عصر اقتصاد المعرفة خصائص عديدة تتمثل في عضو هيئة التدريس الذي يجب أن يكون رئيساً لعملية التعليم والتعلم، فلابد من إيلائه عناية خاصة من التدريب والتأهيل، والتوجيه نحو البحث العلمي، وكذا الطلبة من التدريب والتأهيل لسوق العمل.

وبما أن منظومة التربية والبحث العلمي هي محور ارتكاز اقتصاد المعرفة تأسيساً وتطويراً، فقد اعتمد التطوير على المنحى الشامل والمتكامل لتطوير كل منظومة التربية والبحث العلمي من أبعادها المختلفة منها والخارجية، وفق منظور بعيد المدى؛ لأن منظومة التربية والبحث العلمي غدت مفتاح التنمية، وأساس التحولات المجتمعية ومصدر الثروة والقوة وقاعدة النهوض الحضاري القادم، وذلك انطلاقا من اقتصاد المعرفة والذي أصبح طاقة الحركة والفعل لكل صنوف أنشطة المجتمع (الحاج، 2014، 438).

وتجسيداً لهذا المنحى في التطوير، فإن مجالات تطوير منظومة التربية والبحث العلمي في البلاد العربية ومنها بلادنا تبدأ من توفير احتياجات اقتصاد المعرفة، وتتسع لتشمل احتياجات التنمية المستديمة، واحتياجات التنمية البشرية وذلك في إطار نظرة نظمية تتناول كل مكونات منظومة التربية والبحث العلمي بطرائق إجرائية (الحاج، 2014 ، 438).

وعليه فإن الجامعات هي المنتج الأول للكوادر البشرية التي تعمل وفق المعرفة واقتصاد المعرفة، والتي تعمل على التأهيل والتدريب لما يحتاجه سوق العمل، والذي يتطلب أن تكون مؤهلة ومدربة وفق اقتصاد المعرفة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بين الجامعات أن تكون قائمة على أطر وسياسة واضحة في الشراكة بينهما لما تحتاجه هذه الشركات أو يحتاجه سوق العمل أو المجتمع المحلي.

ثالثاً: الجامعات الأهلية:

1-مفهوم الجامعات الأهلية:

يعرف القانون اليمني الجامعات الأهلية والخاصة بأنها: "كل مؤسسة خاصة تعمل للتعليم العالي والبحث العلمي، وتحتوي على كليتين على الأقل ولا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات أو ما يعادلها، وتمنح الدرجة العلمية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) على الأقل، وتملكها جهة غير حكومية (القانون رقم13، بشأن الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية لسنة، 2005، 12).

2-نشأة الجامعات الأهلية:

يمكن الحديث عن التعليم العام الأهلي وكيف نشأ وتطور ليصبح بهذا الشكل الذي نراه اليوم، حيث أن التعليم الجامعي الأهلي ما هو إلا امتداد للتعليم العام الأهلي والذي بدأ قبل التعليم الجامعي الأهلي.

وانتشرت الجامعات الأهلية في اليمن بشكل ملفت، وأصبح أمراً واقعاً، ليس في اليمن فحسب بل في معظم أنحاء العالم، بهدف مواجهة قلة الميزانيات المخصصة للتعليم الجامعي الحكومي، إضافة إلى مواجهة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم (القانص، 2011، 44).

وعليه فإن هذا النوع من التعليم لم يكن موجوداً في اليمن قبل الوحدة باستثناء التعليم العام الأهلي والذي سبق ظهور التعليم الجامعي الأهلي بسنوات، إذ نجد أن أول ظهور له عام 1992م، وذلك بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا المعروفة حالياً بـ (جامعة العلوم والتكنولوجيا)، وما كان ذلك ليظهر لولا الخصخصة التي اجتاحت دول الوطن العربي، ومنها الجمهورية اليمنية.

ولعل وراء تطور أعداد الجامعات العديد من الأسباب منها: نقص التمويل الحكومي للجامعات الحكومية، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وضعف قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب الطلبة، وقد تطورت الجامعات الأهلية منذُ نشأت، حيث وصلت عام (2017) إلى (35) حسب إحصائية 2017م (وزارة التعليم العالي، إدارة التعليم الجامعي الأهلي، 2018).

3- نشأة وتطور الجامعات الأهلية في محافظة تعز:

تعد الجامعات الأهلية في تعز من أهم القطاعات المؤسسية التي تؤهل وتعد الكادر البشري لسوق العمل، إلا أن اللافت للنظر أن أول جامعة نشأت في مدينة تعز هي الجامعة الوطنية، حتى أصبحت الآن أكثر من ست جامعات..

وتشير (غانم ، 2020، 114) إلى أن التعليم الجامعي الأهلي في مدينة تعز شهد تطوراً في الفترة (2018-2019) بالرغم من الصعوبات التي يواجهها مجتمعنا اليمني من آثار الحرب والدمار الذي لحق بهذه المدينة ، فالتعليم الجامعي الأهلي في مدينة تعز سجل نمواً بزيادة عدد الجامعات والكليات الأهلية والطلاب المسجلين فيها وعدد الأساتذة علاوة على زيادة الانفاق فيها.

وفيما يلي يستعرض الباحث في الجدول رقم (1) هذه الجامعات المعتمدة في مدينة تعز.

جدول رقم (1) يوضح الجامعات الأهلية في محافظة تعز عينة الدراسة.

	امعة	عام التأسيس
	لعلوم والتكنولوجيا	1992
	الوطنية	1994
	لسعيد	2004
	لحكمة	2008
	لعطاء	2018
	لجند	2018
	لرواد	2021

المصدر: دليل الجامعات الأهلية في محافظات تعز، 2022م

رابعاً: القطاع الصناعي:

تمهيد:

منذ العام 1990 حققت اليمن تقدماً ملموساً في العديد من المجالات، لعل أبرزها: تحقيق الوحدة اليمنية، والتعددية السياسية، والحد من الفقر، وتحسين المستوى التعليمي، والتحسن في الوضع الأمني. لا تعد هذه الإنجازات بالسهلة آخذين بعين الاعتبار الصدمات العنيفة التي تحملها الاقتصاد اليمني، وعلى وجه التحديد حرب الخليج الأولى وما تمخض عنها، وحرب الانفصال في عام 1994م.

وعلى الرغم من ذلك، والتقدم الملموس في تلك الفترة وما تلاها حتى العام 2015، واندلاع الحرب والصراع في البلد، فإنه مازالت هناك الكثير من التحديات التي تواجه اليمن: معدل عالي للفقر، معدل بطالة مرتفع، نمو سكاني مرتفع، تدني في خدمات الصحة والتعليم أو انعدامها، ... الخ، من التحديات التي مازالت تواجه اليمن.

والقطاع الخاص في اليمن لم تتح له الفرصة الكافية في تحقيق التقدم الاقتصادي، فما بين فترة وأخرى إلا وتحصل صراعات داخلية، مما أضعف البنية التحية للدولة.

1-مفهوم القطاع الصناعي:

وتعرفه مجموعة (هائل سعيد، 2014، 5) بأنه: "بيئة النشاط الاقتصادي غير الحكومي الذي يشمل منظمات أعمال ومنشآت صغيرة ومتوسطة الأنشطة الاقتصادية للريف والأسرة، ويشمل أيضاً الكيانات والهيئات التمثيلية للقطاع الخاص".

2-أهمية إنفاق القطاع الصناعي على البحث العلمي:

يعلم جميعنا أن النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية يرتكز أساساً على البحث العلمي، فمثلاً: المركز القومي للعلوم وقسم الدفاع دعم مشروع ما يسمى بالـ (PageRank) الذي أدى إلى إخراج محرك البحث جوجل (Google) إلى النور، وما يمثله اليوم من استثمار ببلايين الدولارات(مجموعة هائل سعيد، 2014، 8).

من جانب أخر يرجح كثيرون إلى أن التدهور الحاصل في اقتصاد بعض الدول، إنما هو نتيجة لانخفاض الإنفاق على البحث العلمي، وبالمقابل لم تستطع دولة مثل الصين أن تحتل الصدارة وتغزو السوق الأمريكية إلا بالاهتمام بالبحث العلمي، وأصبحت الصين تحتل الصدارة في صناعاتها، بينما تفقد روسيا كثيراً من صرحها الصناعي بسبب تراجع إنفاقها على البحث العلمي، (مجموعة هائل سعيد، 2014، 9) وفيما يلي جدول يوضح نسبة الانفاق العالمي على البحث العلمي من إجمالي الدخل القومي للدول الكبرى.

جدول (2) يوضح مؤشر الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل القومي

	سرائيل	لسويد	اليابان	وريا الجنوبية	أمريكا
	%5	٪4.6	%3.1	%3	%2.8
	روسيا	الصين	الهند	دول العربية	
	٪1.2	٪1.1	%0.8	%0.2	

الجدول مقتبس من مشروع رؤية القطاع الخاص للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

يشير الجدول السابق أن أساس تقدم الدول هو الاهتمام بالبحث العلمي، وإن تفوق إسرائيل يرجع أساساً إلى اهتمامها بالبحث العلمي، وإعطائه أولوية في برامجها وخططها، مما جعلها صناعية ومتقدمة بامتياز.

ويشير الباحث من النظر للجدول أن النسبة المتدنية في الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية هو الذي سبب هذا التخلف والتراجع في شتى المجالات، إضافة إلى الصراع والحروب التي كلفت المليارات، والتي لو أنفقت على التنمية لما كان الوطن العربي بهذا الوضع المزرى والمخيف.

3-القطاع الصناعي في مدينة تعز:

تعد مدينة مدينة تعز إحدى المدن اليمنية التي يتواجد فيها النشاط الاقتصادي، ولهذا أختيرت الدراسة من معرفة إن كان هناك آليات لتحقيق الشراكة بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي أم لا، وذلك كون مدينة تعز من المدن

الأكثر نشاطاً في القطاع الصناعي، والتي يوجد فيها أهم وأكبر مجموعة اقتصادية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، وهي مجموعة هائل سعيد أنعم.

وأختير أيضاً نظراً لوجود جامعات أهلية متعددة، وهي جامعات ذات نشاط اقتصادي خاص؛ ونظراً لأهمية التعليم ودور القطاع الصناعي في تمويله، فكان لابد من البحث من معرفة وجود شراكة بين قطاع التعليم الخاص (الجامعات الأهلية) والقطاع الصناعي (المصانع) أم أنه لا يوجد شراكة، وذلك للوصول إلى آلية شراكة معينة بين المجالين لتحقيق الشراكة، لخدمة التعليم في الجمهورية اليمنية.

ومن النظر في القطاعات الاقتصادية المتواجدة في مدينة تعز، وجدنا قطاعان هما الموجودان في مدينة تعز وهما قطاعان كبيران يعملان في مجالات متعددة في هذا الجانب، وهذان القطاعان هما:

1- مجموعة هائل سعيد أنعم.

2- مجموعة أحمد عبد الله الشيباني:

منهجية البحث واجراءاته:

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

تشكل مجتمع البحث والعينة من جميع القيادات الأكاديمية في الجامعات الأهلية، والقيادات الادارية في القطاع الصناعي لمجموعتي هائل سعيد أنعم وشركاه ومجموعة الشيباني، وعددهم 88 فرداً، وكانت العينة المطبق عليها 82 فرداً.

ثانياً: أداة البحث:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحث بترميز الاستبانات وتفريغها مباشرة في الحاسب الآلي، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ لمعالجة البيانات، واستخراج النتائج وفق الأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية والرسوم البيانية؛ من أجل وصف العينة الاستطلاعية.

2- معامل الارتباط بيرسون، ومعامل الفاكرونباخ؛ للتأكد من الصدق والثبات لاستبانة البحث.

3- اختبار كلمنجروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) لمعرفة ما إن كانت متغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي أو لا.

4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرسوم البيانية للتعرف على استجابة عينة البحث على مجالات الاستبانة (مجال الدعم والتمويل، مجال التطوير، مجال تحقيق آليات الشراكة).

5- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent -Samples T-test)؛ لمقارنة استجابات عينة البحث وفق متغيري نوع المؤسسة (جامعة، مصنع)، والنوع (ذكر، انثى).

6- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ لمقارنة استجابات عينة البحث وفق المتغيرات: (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية)؛ لأنها تحتوي على أكثر من فئتين في كلٍ منها.

7- اختبار المقارنات البعدية شيفيه Multiple Comparisons (Scheffe)؛ للتعرف على دلالة الفروق بين فئات متغير المؤهل العلمي.

8- تحليل التباين الثنائي في اتجاه واحد (Tow-Way ANOVA)؛ لمعرفة دلالة الفروق للتفاعل بين متغيري المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي لاستجابة عينة البحث على استبانة آليات تحقيق الشراكة

9- اختبار (ت) (Independent-Samples T Test) لاستجابة عينة البحث على الاستبانة وفقاً لمتغير النوع (ذكر، انثى).

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

أولاً: مناقشة النتائج:

ما واقع الشراكة (الدعم والتمويل: البحث العلمي – البرامج التعليمية – التدريب، التطوير) بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة من وُجهة نظر عينة البحث؟"

المجال الأول والثاني (**الدعم والتمويل: البحث العلمي – البرامج التعليمية – التدريب**) – (**والتطوير**) على الرتبة الثانية من حيث الترتيب الذي أفرزه التحليل الإحصائي، أما حيث الجانب الفعلي، وقياس واقع الشراكة، فقد حلا المجالين بنفس رتبتهما من حيث التسلسل الرقمي، وجاء المجال الأول بمتوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (0.671) أما المجال الثاني جاء بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (0.928) وجاء المجالين بدرجة تحقق (متوسطة).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن واقع الشراكة الحالية بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز لا تعدوا أن تكون تنسيق فقط لتدريب الطلبة في مواقع العمل والإنتاج وهذا ما لاحظه الباحث من خلال النزول الميداني ووجود إدارة مستقلة بمجموعةهائل سعيد أنعم وشركاه تسمى إدارة التدريب ومهمتها استقبال الطلبة وتوزيعهم على المصانع والشركات للتدريب، أما مجموعة أحمد عبدالله الشيباني فقد أغلقت هذا الجانب تماماً.

كما يعزو الباحث ذلك أيضاً أنه لا يوجد شراكة حقيقية وفعلية من أجل خدمة التعليم والبحث العلمي، وإنما تنسيق وتواصل بين القطاعين فيما يخص تدريب الطلبة في مواقع العمل والانتاج ولا يتعداه إلى الشراكة الحقيقية والفعلية.

ثانياً: نتائج البحث:

بعد تطبيق أداة البحث، الاستبيان، والتي خضعت لمعايير الصدق والثبات، على عينة من القيادات الأكاديمية في الجامعات الأهلية والقيادات الإدارية في القطاع الصناعي، ومن خلال المسح الميداني لواقع الشراكة توصل الباحث الى عدد من النتائج أهمها:

1- أن واقع الشراكة (الدعم والتمويل: البحث العلمي – البرامج التعليمية – التدريب، والتطوير) بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في ضوء اقتصاد المعرفة ووفقاً لتقدير أفراد العينة جاءت بدرجة تحقق متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.18) وانحراف معياري بلغ (0.671)، للمجال الأول، ومتوسط حسابي بلغ (2.84) وانحراف معياري بلغ (0.0928)، للمجال الثاني، وبدرجة تحقق (متوسط) للمحالين.

2- أن العلاقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل ترابطية، كون اقتصاد المعرفة يعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، ويعمل على الإصلاحات الاقتصادية لتدعيم فعالية الإنتاج، ويعمل على تطوير الموارد البشرية لأجل الاستجابة لمتطلبات عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يعمل على دعم البنى التحتية للجامعات وزيادة الموارد التمويلية لتمكينها من زيادة قدراتها لتأهيل الكوادر البشرية، وتطوير الخطط التعليمة والتأهيلية، لتوظيف الإمكانات العلمية والبشرية.

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) بين متوسطات استجابات عينة البحث حول واقع الشراكة (الدعم والتمويل، التطوير) بين الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي في محافظة تعز في ضوء اقتصاد المعرفة تُعزى لمتغيرالمؤهل العلمي.

5- أن تحقيق هذه الشراكة لا تكون إلا وفق آليات واضحة يتفق عليها الطرفان، وقد إتفق جميع أفراد العينة حول آليات محددة ومعينة لتحقيق الشراكة بينهما من أجل خدمة التعليم والبحث العلمي.

ثالثاً: التوصيات والمقترحات:

1-التوصيات:

بعد الآراء السابقة توصل الباحث إلى عدد من التوصيات منها:

1- يوصي الباحث الحكومة إلى سرعة إصدار قانون الشراكة وإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي كإطار مؤسسي ينظم الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة، وإنشاء الشبكة الوطنية لربط البحث العلمي بقطاعات الخدمات والانتاج.

2- يوصي الباحث القطاعين إلى عقد لقاءات منتظمة ومستمرة لبلورة شراكة حقيقية.

3- التنسيق بين الحكومة والجامعات الأهلية والقطاع الصناعي، لعقد ورشة عمل مشتركة ، للخروج برؤية موحدة لتحقيق الشراكة.

4- إنشاء وحدة إدارية أو مركز يعني بتنسيق جهود الشراكة من الجانبين تشرف عليها الحكومة.

5- البدء العملي والفوري لإيجاد الشراكة.

2-المقترحات:

1- بحث ميداني لأخذا أراء القطاعين في أهم مجالات تحقيق الشراكة.

2- بحث ميداني في درجة إمتلاك القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات الأهلية والقطاع الصناعي لمفاهيم ومؤشرات اقتصاد المعرفة.

3- بحث حول أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة ومدى قدرة الجامعات الأهلية والقطاع الصناعي العمل بها.

المراجع العربية:

1- ابن منظور، محمد بن مكرَّم بن علي بن أحمد (1996) **لسان العرب**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي. لبنان.

2- التركي، يوسف بن عبد العزيز، و أبو العلا، سعيد محمد (2007) **آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير**، جامعة الملك عبد العزيز، عمادة البحث العلمي.

3- جبارة، سميرة علي قاسم (**2020**) **معوقات الشراكة بين جامعة تعز والقطاع الخاص في دعم وتمويل البحث العلمي وسُبل التغلب عليها**، مجلة بحوث ودراسات تربوية، العدد (12).

4- الحاج، أحمد على (2014) **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره**، الطبعة الأولى، الأردن، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع.

5- الحايس، عبدالوهاب جودة (2009) الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان، **المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي**، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض، 23- 25 مايو.

6- الحريري، خالد حسن علي(2010) العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، **المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن" جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة** ، عدن، 11 – 13 أكتوبر.

7- الحشاش، خالد عجيل (2014) **الاقتصاد المعرفي الثروة المستدامة**، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت.

8- الخضيري، محسن أحمد (2001) **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة.

9- خلف، فليح حسن (2007) **إقتصاد المعرفة**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

10- **دليل الجامعات عينة الدراسة للعام، 2022م، تعز**

11- الشمري، محمد جبار طاهر (**2020**) دور اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي – مصر أنموذجاً، **المجلة التربوية الدولية**، المجلد، (3) العدد (12) أيلول.

12- الصباحي، عبده طاهر رزق (2022) **أنموذج لتحالفات الاستراتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في البحث العلمي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة إب، كلية التربية، قسم الأصول والإدارة التربوية، تخصص إدارة وتخطيط تربوي

13- الصلاحي، فؤاد (2014) الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ووزارة التعليم العالي، **ورقة عمل وقدمة لورشة أسس ومبادئ الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي**، جامعة تعز مركز البحوث ودراسة الجدوى، 12-13 أبريل.

14- العتيبي، فهد بن عباس (2012) مجالات الشراكة بين القطاع الخاص وبين مدارس التعليم العام كما يراها مديرو المدارس بمدينة الرياض- دراسة استطلاعية، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العلوم التربوية**، م (17) العدد (1).

15- العريقي، آمال عبدالوهاب أحمد (2014) نماذج من التجارب العالمية والإقليمية في مجال الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات البحثية، **ورقة عمل وقدمة لورشة الأسس والمبادئ للشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي**، جامعة تعز مركز البحوث ودراسة الجدوى، 12-13 أبريل.

16- العزب، خالد حمود (2018) **دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات التعليمية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة اب، كلية التربية ، قسم الاصول والادارة التربوية.

17- عليان، ربحي مصطفى (2012) **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

18- الغامدي، عبدالعزيز بن محمد (2018) درجة أهمية الشراكة بين بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، **جامعة سوهاج، مصر، المجلة التربوية**، العدد (53) يوليو 2018م

19- غانم، أفراح سلطان ناجي (**2020**) **بعنوان أنموذج مقترح لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات الأهلية في ضوء إدارة المعرفة**، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية، جامعة تعز، قسم الأصول والإدارة التربوية، تخصص ادارة وتخطيط تربوي.

20- القانص، غالب حميد (2011) **تصور مقترح لتطوير الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم أصول التربية.

21- القحطاني، منصور بن عوض صالح (2005) تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص الواقع وسبل التطوير، **مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير**، جامعة الملك سعود، الرياض ، 10- 12، أبريل.

22- مجموعة هائل سعيد (2014) الشراكة بين القطاع ومؤسسات البحث العلمي، مشروع رؤية القطاع الخاص، **ورقة عمل مقدمة لورشة الأسس والمبادئ للشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي**، جامعة تعز مركز البحوث ودراسة الجدوى،12-13 أبريل

23- محروس، محمد الأصمعي (2005) **الشراكة المجتمعية والإصلاح التربوي**، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع.

24- مخيمر، محمد أمين، وأبو طه، موسى فايز، (٢٠٠٩) **بناء استراتيجيات تنموية متقدمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، العين.

25- المنيفي، عبداللطيف أحمد (2014) مجالات الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات البحثية، **ورقة عمل وقدمة لورشة الأسس والمبادئ للشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي**، جامعة تعز مركز البحوث ودراسة الجدوى، 12-13 أبريل.

26- الورافي، طلال عبدالله أحمد (**2020**) **استراتيجية مقترحة للشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية**، أطروحة مقدمة إلى قسم الأصول والإدارة التربوية، جامعة تعز، كلية التربية، قسم الأصول والإدارة التربوية، تخصص إدارة وتخطيط تربوي.

27- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005). **تقرير التنمية البشرية**، صنعاء، اليمن.

28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006) **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية**:2006 **–2010**، الجمهورية اليمنية.

المراجع الإنجليزية:

1- Alan Hughes (2006) " UNIVERSITY-INDUSTRY LINKAGES AND UK SCIENCE AND INNOVATION POLICY" Working Paper No. 326. University of Cambridge Centre for Business Research.

2- OECD, SECD Principles of Corporate Governance, **2004.**